

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان  
National Institution for Human Rights



# المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان National Institution for Human Rights

#أخضرنحقوقك



مبنى 2771 - طريق 2835  
ضاحية السيف 428  
ص.ب. 10808 - المنامة - Manama

Kingdom of Bahrain مملكة البحرين

info@nihr.org.bh www.nihr.org.bh



Since His Majesty King Hamad bin Isa Al Khalifa ascended to throne in 1999, the Kingdom of Bahrain experienced major changes towards fostering democracy, these included the establishment of the foundations of the state of law, and building an integrated legislative and legal system, best practices and public institutions to promote human rights. The changes constitute fundamental transformations aimed at promoting human rights, public freedoms and ensure peoples' enjoyment of these rights.

To complement these transitions, His Majesty the King established the National Institution for Human Rights (NIHR) on 10 November 2009, by Royal Order No. 46 of 2009, and granted it mandates and powers in line with the Paris Principles relating to the status of national institutions for the promotion and protection of human rights. "UN General Assembly Resolution 48/134 of 1993".

To give the NIHR more independence, the Council of Representatives and the Shura Council approved Law No. 26 of 2014 establishing the National Institution for Human Rights, which was issued by His Majesty the King. The law was amended in 2016 to ensure that the institution is granted more financial and administrative independence, and powers aimed at protecting and promoting human rights in the Kingdom.

NIHR is a permanent and effective member in the Global Alliance of National Human Rights Institutions (GANHRI), and the Asia Pacific Forum for the NHRI's (APF). NIHR can participate actively in the Human Rights Council sessions, and Treaty Bodies meetings, Special Procedures, Sub-committees and Working Groups, and acts as an independent institution that aims to promote and protect human rights.

## File a Complaint

The NIHR receives the complaint from individuals, or from up to second degree relatives or an authorized legal representative; whether a natural person or legal entity as well as from civil society institutions, and other competent authorities.

## NIHR Competencies

- Participate in the formulation and implementation of a national plan for the promotion and protection of Human Rights.
- Study human rights legislation, recommend amendments or enact new legislation, and ensure compatibility with regional and international treaties.
- Submit an annual report on progress in the human rights situation, the efforts of the NIHR and its activities, and the submission of parallel reports.
- Receive and examine human rights complaints, refer them to the competent authorities, clarify the relevant procedures and monitor violations of human rights.
- Conduct announced and unannounced field visits, and to monitor the human rights situation in correction facilities and detention centers.
- Cooperate with national bodies, regional and international organizations, as well as relevant institutions in other countries that work for the promotion and protection of human rights, and to hold meetings and joint activities, cooperation, coordination and consultation with civil society and NGO's and human rights defenders.
- Host conferences and organize training and educational events, and issue newsletters, printed material, statistics and special reports.



#أضمن حقك  
#Protect your right

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان  
National Institution for Human Rights



## كيفية تقديم شكوى

HOW TO FILE  
A COMPLAINT



الخط الساخن  
HOTLINE  
80001144

عبر تطبيق الهواتف النقالة  
through mobile app  
NIHR Bahrain

عبر البريد الإلكتروني  
by eMail  
complaint@nihr.org.bh

عبر المواقع الإلكترونية  
through online  
www.nihr.org.bh

في مقر المؤسسة الوطنية  
لحقوق الإنسان - ضاحية السيف  
at the NIHR - Seef District

17111666  
(for documents only) فقط للمستندات فقط

عبر الفاكس  
by Fax  
17111600



info@nihr.org.bh  
www.nihr.org.bh

## اختصاصات المؤسسة

- المشاركة في وضع وتنفيذ خطة وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين.
- دراسة التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان والتوصية بالتعديلات أو إصدار تشريعات جديدة، والتأكد من ملاءمتها مع المعاهدات الإقليمية والدولية.
- تقديم تقرير سنوي حول التقدم الحاصل في وضع حقوق الإنسان وجهود المؤسسة وأنشطتها، وتقديم التقارير الموازية.
- تلقي الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان ودراستها وإحالتها إلى جهات الاختصاص، وتبصير ذوي الشأن بالإجراءات، ورصد أية حالات تتعلق بوضع حقوق الإنسان.
- القيام بالزيارات الميدانية المعلنة وغير المعلنة، لرصد أوضاع حقوق الإنسان في المؤسسات الإصلاحية وأماكن الاحتجاز.
- التعاون مع الهيئات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية، والمؤسسات ذات الصلة في البلدان الأخرى المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وعقد اللقاءات والفعاليات المشتركة، والتعاون والتنسيق والتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان.
- عقد المؤتمرات وتنظيم الندوات والدورات التثقيفية والتدريبية في مجال حقوق الإنسان، وإصدار النشرات والمطبوعات والبيانات والتقارير الخاصة.

## تقديم شكوى

تتلقى المؤسسة الشكوى من كل ذي صفة أو مصلحة في تقديمها، أو من أحد أقربائه حتى الدرجة الثانية، أو بواسطة من ينوب عنه قانوناً بموجب توكيل رسمي، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً، كذلك من مؤسسات المجتمع المدني، وغيرها من الهيئات المختصة.

شهدت مملكة البحرين منذ تولي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى مقاليد الحكم تحولات مهمة نحو تعزيز المزيد من أطر الديمقراطية وإرساخ دعائم دولة القانون، وبناء منظومة تشريعية وقانونية متكاملة وممارسات فعلية وعملية ومؤسسات وهيئات عامة تعمل على تعزيز منظومة حقوق الإنسان، وتعتبر تحولات جوهريّة تهدف إلى تعزيز مسار حقوق الإنسان والحريات العامة وضمن تمتع الأفراد بها.

واستكمالاً لتلك الجهود أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى أمراً ملكياً رقم (46) لسنة 2009 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في 10 نوفمبر 2009، مع منحها الاختصاصات والصلاحيات على نحو يتوافق ومبادئ باريس المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان الصادرة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (134/48) لعام 1993.

ولمنح المؤسسة مزيداً من الاستقلالية، أقر مجلس النواب ومجلس الشورى القانون رقم 26 لعام 2014 بإنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، والذي أصدره جلالته الملك المفدى، وتم تعديل القانون في عام 2016 لضمان منح المؤسسة المزيد من الاستقلالية المالية والإدارية، والمزيد من الصلاحيات الهادفة إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

حصلت المؤسسة على عضوية دائمة وفاعلة في التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (GANHRI)، كما حصلت على عضوية منتدى آسيا والمحيط الهادئ (APF) المعني بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وهو ما مكن المؤسسة الوطنية من المشاركة بفعالية في دورات مجلس حقوق الإنسان، واجتماعات هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، واللجان الفرعية ومجموعات وفرق العمل، والتحدث كمؤسسة مستقلة من مؤسسات المملكة الهادفة إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان.